

العمل فيما له روايتان من الشواهد اللغوية

الأستاذ سعيد الأفغاني

هذه قضية تعرض في غير فن من العلوم ، تعرض في التاريخ وفي التفسير وفي الحديث وفي الفقه وفي الأدب كما تعرض في اللغة ، وكل فن يحكم أصوله في اختيار إحدى الروايتين أو إحدى الروايات أو في الجمع بينهما حين يسوغ الجمع ، وما أكثر ما يطالعك وأنت تدرس فرعاً في الفقه أو اللغة قول المؤلفين : « في المسألة قولان » وأحياناً : « في المسألة أقوال » ، فإذا ذهبت تمنع في أدلة القائلين ألفيت وراءها روايات مختلفات ، لا يبقى منها بعد تمحيصها ونقدها فنيّاً إلا واحدة أو اثنتان ، بل ربما لا يسلم منها على النقد شيء .

وبحسبي هذا قاصر على ما ثبتت له روايتان من الشواهد اللغوية ، وليس ذلك على إطلاقه لأن أمره يطول ، ولكن سأعالج حالة واحدة من حالات عدة ، هي التي يبنى فيها على إحدى الروايتين حكم يؤثر في اطراد القاعدة أو سلامتها . وسيختلف منهجي عن منهج المحدثين مثلاً لاختلاف طبيعة الموضوعين ، فأهل الحديث إذا أمكن عندهم الجمع بين الروايتين الصحيحتين فيها ونعمت ، وإلا تساءلوا : « أي الحديثين تأخر زمنه » فأخذوا به معتبرينه ناسخاً ما قبله أو مخصصاً لعمومه ، ويستعينون بجو قيل فيه الحديث ليحكموا : هل الحديث خاص حكمه أو عام . وتحضرني كلمة إمام دار الهجرة مالك بن

أنس : « إذا جاء عن النبي حديثان مختلفان وبلغنا أن أبا بكر وعمر عملاً بأحدهما وتركنا الآخر ، كان في ذلك دلالة على أن الحق فيما عملا به » (١) ولهم في ذلك طرق ومناهج محكمة ومشهورة .

أما في اللغة وقواعدها فالأمر مختلف ، فلا نستشهد بما روي بالمعنى لأن صناعتنا لفظية ، إلا إذا كان الراوي نفسه ممن يحتاج به لسلامة بيئته لغوياً وسلامة سليقته هو نفسه . فلا منأى لنا إذاً من انتهاج نهج يلائم فننا وهدفنا منه .

وظاهر أن الرواية الضعيفة سنداً أو المحرفة أو الشاهد الأبر أو المجهول القائل - كل ذلك لا يدخل في موضوعنا إذ هو بموضوع (تصحيح الأصول) ألصق ، وسأستبعد كل ما فيه روايتان صحيحتان فأكثر ولم يبن على واحدة منها حكم يمس القواعد المطردة .

سنبقى إذاً حيال شواهد ذات روايتين لم نجد سبيلاً إلى توهين إحداها من حيث السند ، لكنها تقتضيها إضافة قاعدة أو استثناء أو تعديلاً لقاعدة . وقبل عرض النماذج ألفت النظر إلى أنني لا أحسب حساباً لشهرة الشاهد واستفاضة ذكره في الكتب لأن الشهرة واستفاضة الذكر كثيراً ما غرتا باحثين فأوقعناهم في المزالق ، وكم من وهم وقع من عظيم فدوّن وتناقلته الأجيال ، وحالت شهرته بين الذهن والالتفات إلى تحقيقه . كلنا يحفظ منذ نعومة أظفاره مطلع المعلقة لامرئ القيس : -

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول (فحول)

كذلك وصل البيت إلى نقلة في المئة الثانية ، وكذلك حفظه خالف عن سالف جيلاً بعد جيل ، وأسفاراً بعد أسفار ، حتى يومنا هذا ، وضرب باستفاضته المثل حتى قالوا : « أشهر من : قفا نبك » .

(١) الاستذكار لابن عبد البر ٢٢١/١ - طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (القاهرة ١٣٩١ هـ) تحقيق الأستاذ / علي النجدي ناصف .

والإشكال في هذه الرواية على شهرتها - أن كلمة (بين) تضاف إلى متعدد تقول : (جلست بين الرجلين) وحين تضاف إلى متعاطفين ينبغي أن يكون العاطف (الواو) لا (الفاء) لأن الواو لمطلق الجمع والفاء للترتيب مع التعقيب ، وعندما تجلس بين خالد وبكر تقول : (جلست بين خالد وبكر) لا (بين خالد وبكر) . ولكن هذه الرواية المشهورة أضافت (بين) إلى مفرد هو (الدخول) وعطفت عليه بالفاء : (فحومل) وذلك لا يستقيم . وتعب النحاة في إزالة الإشكال ثم استراحوا إلى قولهم مثلاً : « ان التقدير : بين نواحي الدخول ، أو إن الدخول مشتمل على أماكن » ^(١) فكأنه قال : بين أماكن الدخول فأماكن حومل . وحفظنا هذا صغاراً شاعرين بالتكلف والاختراع الجغرافي لتسويغ هذه الرواية على رغم البديهة الرياضية في استشكلها ، فلا هي ساغت ولا أنا اهتديت إلى ما يوهنها من حيث السند . . إلى أن ظفرت بتخطئة الأصمعي لها وقوله « الصواب : بين الدخول وحومل » ^(١) بالواو لا بالفاء ، فحبط كل ما تكلفوا . والأصمعي - كما نعلم على رأس رواتنا الثقات المشبتهين في نقولهم عن العرب ، وكان الرشيد على حق حين حذر الكسائي بقوله : « يا علي ، إذا جاء الشعر فإياك والأصمعي » ^(٢) .

* * *

بعد هذا الاستدراك والتنبيه على الحذر من الشهرة والاستفاضة ، أشرع في عرض بعض نماذج من ذوات الروایتين اللتين اقتضت إحداهما تعديلاً في حكم أو قاعدة :

١ - المثال الأول ما كنا ندرسه في حداثتنا أن حروف الجر عشرون حرفاً

(١) مغني اللبيب ص (٤٦٦) - طبعة بيروت (١٩٧٢ م) بإشرافي وتحقيق الاستاذين - مازن المبارك ومحمد علي حمد الله .

(٢) أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص (٥٩) بتحقيق المرحوم الأستاذ كرنكو - بيروت (١٩٣٦ م) .

كما جاء في ألفية ابن مالك التي كان الشيوخ وما زالوا يأخذون المبتدئين باستظهارها^(١) وفي جملتها (كي) و (لعل) و (متى) ، وهذه الثلاثة لا يصح أن تدرج في حروف الجر لو هي ما استندوا إليه في إدراجها ، وإليك البيان :

أما (كي) الجارة فليس من دليل نقلي عليها إلا جملة (كيمة ؟) زعموا أن عربياً - ولم يسموه فهو مجهول - أراد منها معنى (لِمه ؟) واستشهدوا بشاهدين محرفين موضع الاستشهاد بهما هو موضع التحريف ، والذين لم يجعلوها جارة قالوا : « إن الأصل : (كي يفعل ماذا) وقد كفانا ابن هشام رد هذا الزعم بقوله : « ويلزمهم كثرة الحذف ، وإخراج (ما) الاستفهامية عن الصدر ، وحذف ألفها في غير الجر ، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت »^(٢) اهـ . وتكلفوا لزعم الجر بها أعارب واهية لا نعرض لها هنا لأن أصل الجر بها لا شاهد صحيح يؤيده .

وأما (لعل) فقد قال ابن عقيل في شرحه للألفية : « فالجر^(٣) بها لغة عَقِيل ومنه قوله :

لعل أبي المغوار منك قريب

وقوله : لعل الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم

ف « أبي المغوار » والاسم الكريم مبتدآن ، و (قريب) و (فضلكم) خبران . ولعل حرف جر زائد »^(٤) اهـ . وأيده في هذه النسبة ابن هشام في مغني

(١) هاك حروف الجر وهي من إلى حتى ، خلا ، حاشا ، عدا ، في ، عن ، على مذ ، منذ ، رب ، اللام ، كي ، وأو ، وتا والكاف ، والبا ، ولعل ، ومتى

(ألفتة بن مالك) . .

(٢) مغني اللبيب ص (٢٤٣) .

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٤/٢ بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - بيروت ١٩٧٢م

(٤) قلت : ليس بالزائد البتة ، بل له معنى أصيل في الجملة هو إفادة التوقع .

الليبي^(١) ونقل ذلك غيرهما من قبل ومن بعد . وتوقف الفارسيّ شاكاً في صحة هذه اللغة ونسبتها ، لكنه لم ينهج النهج السديد فيبحث في توثيق النص أولاً ، بل استعان - كعادته - بجذله النحوي وتكلف التخريج فقال : -

« إنه لا دليل على الجر بها ، لأنه يحتمل أن الأصل : (لعله لأبي المغوار منك جواب قريب) فحذف موصوف (قريب) ، وضمير الشأن ، ولام لعل الثانية تخفيفاً ، وأدغم الأولى في لام الجر »^(٢) ولم يبعد ابن هشام حين عقب على كلام الفارسي بقوله : وهذا تكلف كثير »^(٣) .

هذا وقد روى كثيرون لهذا البيت رواية لا شذوذ فيها ، هي : -

لعل أبا المغوار منك قريب

على القانون المطرد في كلام العرب .

فهاتان روايتان بين يدينا ، إحداهما تقتضيان إثبات حكم جديد لـ (لعل) هو الجر ، وبذلك تشذ سماعاً وقياساً إذ ليس في العربية أداة تنصب وتجر بمعنى واحد^(٤) . والصواب أن نستبعد الرواية الشاذة ونعتمد الرواية الموافقة لكلام العرب ، فلا يعقل أن تكون لغة بني عَقِيل ولا شاهد لها إلا هذا البيت في رواية مرجوحة . وفوق ذلك إن هذه القصيدة قرأها أبو علي القالي (٣٥٦هـ) على ابن دريد ، ونقلها في أماليه المشهورة قال : « قال ابن دريد وأملأها علينا أبو الحسن الأخفش » ثم مضى يذكر مواضع خلاف الروايات في القصيدة واحداً واحداً منسوباً كله ، ولما وصل إلى هذا البيت لم يذكر إلا (لعل أبا المغوار) فلو كان هناك خلاف يعتد به لذكره^(٥) .

(١) ص (٢٠٦) ، ص (٣٧٧) .

(٢) مني الليبي (ص ٣٧٧) .

(٣) أما (عدا وخلا وحاشا) الناصبات فهي أفعال لا أدوات ، وقدروا لها فاعلاً انتزعوه من معنى الفعل المتقدم عليهن .

(٤) أمالي القالي ١٤٧/١ - ١٥٢ طبعة دار الكتب المصرية - ١٩٢٦ م .

وأما الأداة الثالثة (متى) فقد قال ابن عقيل في شرحه على الألفية : —
« فالجر بها لغة هذيل ، ومن كلامهم : (أخرجته متى كمة) يريدون
(من كمة) ومنه قوله :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجح خضرٍ لهن نثيج»^(١)
وعلى فرض صحة روايتهم هذه لا دليل فيها لاحتمال أن تكون (متى)
بمعنى (وسط) كما قال ابن سيده^(٢) ، وحينئذ يكون الجر بالإضافة لا
بالحرف .

إذا طبقت منهجي في مناقشة دعاويهم في هذا الشاهد فالخطوة الأولى عندي
هي التثبت من ضبطه في ديوان صاحبه ، ومن حسن الحظ أن ديوان الهذليين
مطبوع طبعة محققة مفهرسة ، والرواية فيه : —

تروّت بماء البحر ثم ترفعت على حبشيات لهن نثيج^(٣)
فلا وجود في البيت لـ (متى) التي زعموها حرف جر .

والذي سمعه أبو زيد الأنصاري من العربي قوله : (وضعته متى كمي)^(١)
أي في وسط كمي ، لا (أخرجته متى كمة) كما مر عن مجهول ؛ وعلى هذا
المعنى أنشد أبو زيد بيت أبي ذؤيب السابق (في غير رواية الديوان) ثم قال :
(أراد وسط لجح) — وكونها اسماً بمعنى (وسط) هو الملائم بيت ساعدة
ابن جؤبة في صفة سحاب :

أخيل برقاً متى حابٍ له زجل إذا تفتّر من توماضه حلجا^(٤)

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي يصف سحباً ، وفيه تصحيف في مكانين منه ، سيمر بك تصحيحهما .

نثيج : مر سريع مع صوت .

(٢) مغني اللبيب ص ٢٤١ .

(٣) ديوان الهذليين ٥١/١ (طبعة دار الكتب المصرية) .

روضة حبشية : خضراء تضرب إلى السواد — لسان العرب .

(٤) ديوان الهذليين ٢٠٩/٢ .

أخال البرق : نظر إليه أين يطر . الحابي : السحاب الثقيل كأنه يجبو . حلج : مطر .

أي أرى برقاً وسط سحب .

وعلى هذا المعنى أيضاً يحمل بيت في لسان العرب لم ينسب هو : -

متى ما تنكروها تعرفوها متى أقطارها علق نفيت ^(١)

ويكون المعنى (وسط أقطارها) لا (من أقطارها) كما نقل صاحب اللسان عن مجهول وفسر (نفيت) بمعنى منفرج . ولا يتضح معنى إذا جعلنا (متى) بمعنى (من) .

وأغرب مما تقدم شاهد مجهول في (لسان العرب) صدره سليم بليغ ، وعجزه ركيك متهافت ، كأنه مما ينشر اليوم على أنه شعر حديث : -

إذا أقول صحا قلبي أتيج له سكر متى قهوة سارت إلى الراس
أي من قهوة ^(٢) .

فإذا ذكرنا أن المعنى المعجمي للفعل (متا الحبل) هو مدّه أدركنا القرابة بينه وبين (متى) بمعنى (وسط) ، وأيقنا أن الذين جعلوها حرف جر ، أبعدوا النجعة شرقاً حتى أصحروا والماء منهم غرباً على خطوات .

حدد أبو البركات بن الأنباري في كتابه (لمع الأدلة في أصول النحو) ، حدد النقل المحتج به بأنه (الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة » ^(٣) .

وعلى هذا فالواجب حذف هذه الأدوات (كي) و (لعل) و (متى)

(١) كتب مصحح الطبعة البولاقية لسان العرب على هامش هذا البيت ما يصرح باستشكاله إياه ، قال : « قوله : (علق نفيت) كذا في الأصل وشرح القاموس ، ولم نظفر به في غير هذا الموضع ، فحرره إن ظفرت به - كتبه مصححه » .

(٢) لسان العرب : مادة (متى) .

(٣) رسالتان لابن الأنباري (الإغراب ، في جدل الإعراب) و (لمع الأدلة في أصول النحو) ص ٨١ (طبعة بيروت - ١٩٧١ م) .

حين نعدد حروف الجر ، حذفها من كتب التدريس كلها ، بل حتى من المطولات لعدم استنادها إلى أساس . ولعل السيوطي كان ينظر إلى شبه هذا حين قال : « ولما اعتمد ابن مالك على لغات لحم وجذام وغسان - تعقبه باللوم أبو حيان فقال في شرح التسهيل : ليس ذلك من عادة أئمة هذا الشأن »^(١).

* * *

يوم كان ابن مالك رحمه الله يطلب علم الحديث ويقرأ صحيح البخاري على شرف الدين اليونيني مرت به تراكيب في نصوص الأحاديث رآها مخالفة قواعد اللغة المرعية ، فجمعها من غير أن يرجع إلى رواياتها المختلفة فيقابل بينها سنداً ومنتأ ليخرج بما يطمأن إليه ، بل نزع منزعاً آخر ، فحكم هذه التراكيب في القواعد المطردة تخريباً أو استدراكاً أو تذيلاً أو تعديلاً ، في كتاب لطيف سماه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) ، فخرق قواعد عدة بتجوزات أو تخريجات على أسلوب سلف له من النحاة ، ولو طبق عليها - وهو يقرأ الحديث - قواعد التحديث نفسها لاهتدى إلى صواب الرواية بأيسر سبيل ، وهذان مثلان من صنيعه اخترهما لقصرهما من أمثال عدة في كتابه ذاك : -

١ - نعرف أننا إذا حذفنا ضمير الشأن من (أشهد أنه لا إله إلا الله) وجب تخفيف النون المشددة فتصبح (أشهد أن لا إله إلا الله) ، اتباعاً للمأثور المستفيض من كلام العرب ، ولا عبرة هنا بالضرورات الشعرية ؛ فلما مرت بابن مالك هذه الرواية لحديث :

« إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » .

تساءل : كيف رفع اسم (إن) في هذا الحديث ؟ واستشكل ذلك ، ثم أعمل الفكر واستنجد التخريجات فاطمأن إلى أن يكون اسم (إن) ضمير

(١) الاقتراح للسيوطي ص (٢٤) (مطبعة المعارف بمحيدر آباد الدكن - ١٣١٠ هـ) .

شأن محذوفاً (على غير قياس) ويكون (المصورون) هو الخبر المرفوع .
وبذلك ينجو التركيب من اللحن ، وأسعفته الضرورات الشعرية بشواهد ، ثم
استشهد بالرواية المتقدمة للحديث وهذه عبارته : —

« ونظيره ان كان المحذوف ضمير الشأن : قوله وقوله صلى الله
عليه وسلم بنقل من يوثق بنقله ^(١) : إن من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة
المصورون » ^(٢) . وبني ابن مالك على هذه الرواية رفع ما هو اسم (إن) على
التحقيق ، وكذلك فعل ابن هشام في غير ما موضع ^(٣) وهذه الرواية التي
اعتمدها إحدى روايات خمس في صحيح مسلم وفي إسنادها يحيى بن يحيى
يروى بالمعنى ، وترجموه بأنه « كان ثقةً عاقلاً ولم يكن له بصر بالحديث . . .
وإن له وهماً وتصحيحاً في مواضع كثيرة ^(٤) » .

وعجباً عنايتهم برواية هذا الراوي — وتلك درجة ضبطه — وتركهم بقية
الروايات في صحيح مسلم نفسه ^(٥) وكلها خالية من هذه العلة ، كما تركوا
نص الحديث في صحيح البخاري وفي مسند أحمد ^(٦) وليس في شيء منها هذا
اللحن الذي أرادوا تسويغه ، ولعل كل ما في الأمر زيادة (من) سهواً من
هذا الراوي أو غلطاً من ذاك .

(١) سترى أنه من لا يوثق بلفظ روايته وإن وثقوا بمعناها .

(٢) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٤٨ .

(٣) مغني اللبيب ص ٥٦ ، ٣٧٨ ، ٤٢٨ .

(٤) تهذيب التهذيب ٣٠٠/١١ .

(٥) صحيح مسلم ١٦١/٦ :

٢٤١ — إن من أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون .

٤٤٣ — إن أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون .

٥ — أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون .

(٦) الجامع الصحيح للبخاري (كتاب اللباس) : أشدّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون — ٢١٥/٧
(مطبعة الشعب بالقاهرة) .

في مسند أحمد : إن من أشدّ أهل النار عذاباً يوم القيامة المصورين — ٤٢٦/١ فهذه خمس
روايات صحيحة سنداً ومتناً ولفظاً ومعنى .

وإذا أغضينا عن ذكر هذه الرواية المعلولة لغوياً متناً وسنداً في مثل كتاب (شواهد التوضيح) ، أفيجوز علمياً وتدرسياً ذكرها في المختصرات وكتب مبادئ النحو كما فعل ابن مالك نفسه في كتاب (التسهيل) حيث قال ^(١) : — « ولا ينحصر حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر ، وقلما يكون إلا ضمير الشأن ، وعليه يحمل « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون ؟ » .

والمسألة — كما تقدم — باطلة ، فما حشرها في مختصر على أنها من المسلمات ، وفتح الباب لها على مصراعيه حتى في غير الشعر ، كأنها من الأسس التي لا يجوز أن يخلو كتاب للمبتدئين منها ؟ .

ذاك هو المثل الأول من كتاب (شواهد التوضيح) لابن مالك .

فأما المثال الثاني فهذا بيانه : —

من القواعد المحكمة التي يدرسها المبتدئون وجوب اقتران جواب الشرط بالفاء إن دل على طلب مثل : « وإذا حللتم فاصطادوا » ^(٢) سواء أكان فعل الشرط مثبتاً كآلية الكريمة أو محذوفاً كقولك (إن حضر أخوك معك وإلا فاحضر وحدك) .

وفي كتب السنة حديث اللقطة المشهور مروي بالفاظ مختلفة ومعنى واحد في جميعها أداة الشرط مدغمة بـ (لا) النافية ، وبعدها فاء جواب الشرط على قانون العرب المعلوم ، وإليك هذه الروايات في صحيح البخاري فقط : —

١ — فإن جاء صاحبها وإلا فاستمتع بها ٢٠/٣

٢ — فإن جاء أحد يخبرك وإلا فاستنق بها ٣٤/١ ، ١٦٥/٣

٣ — فإن جاء أحد يخبرك بها وإلا فاستنقها — ١٦٣/٣

(١) التسهيل لابن مالك (ص ٦٢) .

(٢) سورة المائدة (٢/٥) .

٤ - فإن جاء من يعرفها وإلا فاخلطها بمالك - ٦٥/٧

٥ - فإن جاء ربها فأدّها إليه - ٣٤/٧

وكل هذه الروايات سليمة ، لكن ابن مالك تمسك برواية سادسة في صحيح البخاري نفسه سقطت منها الفاء من سهو الراوي أو غلظه ، وسترى أنه كثير الغلط ، عقد عليها وعلى أمثال لها وضرورات شعرية بحثاً جوز فيه حذف فاء جواب الشرط في غير الشعر ، عنونه بقوله : -

في حذف الفاء والمبتدأ من جواب الشرط ^(١) .

وساق شواهد نقلية فقال : « ومنها قوله ﷺ لأبي بن كعب : « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » . وكأنه يرد على النحويين لإيجابهم الفاء هنا ، بل صرح بذلك بعد صفحة فقال : -

« والنحويون لا يعترفون بمثل هذا الحذف في غير الشعر ، أعني حذف فاء الجواب إذا كان جملة اسمية أو طلبية ، وقد ثبت ذلك في هذين الحديثين ^(٢) ، فبطل تخصيصه بالشعر ، لكن الشعر به أولى » ^(٣) .

فإذا رجعنا إلى الروايات الآتفة في صحيح البخاري وجدناها في ثلاثة أسانيد ^(٤) ، أقابل بينها كما يلي : -

(١) شواهد التوضيح والتصحيح ص ١٣٣ .

(٢) علمت آنفاً وسترى أنه لم يثبت .

(٣) ص (١٣٦) . ومضى ابن مالك في قياس خاطيء يقول : « وإذا جاز حذف الفاء والمبتدأ معاً فحذفها والمبتدأ غير محذوف أولى بالجواز » ، فخالف كلام العرب وما بني عليه من قاعدة ، بل أبعد فقال : « لو قيل في الكلام : (إن استمعت أنت معان) لم أمنه » . وهذا عجيب منه رحمه الله إذ نقض ما قرر في كتبه من وجوب الفاء في مثل هذا ، ولما أحسن أن قياسه ذلك كان مع الفارق ، وأنه لم يستند إلى أساس ، استنجد بضرورة شعرية في بيت مصنوع ظاهر الركة لا يعرف له صاحب ، قال : « ومن ورود الجواب (جواب الشرط) طلباً عارياً من الفاء قول الشاعر :

ان تدع للخير كن إياه متبعاً ومن دعاك له احمده بما فعلا » - ص (١٣٦)

(٤) صحيح البخاري ، الكتاب (٤٥) .

- ١ - حدثنا آدم : حدثنا شعبة . . . الخ وإلا فاستمتع بها .
- ٢ - وحدثني محمد بن بشار : حدثنا غندر : حدثنا شعبة ... الخ .. وإلا فاستمتع بها .
- ٣ - حدثنا سليمان بن حرب : حدثنا شعبة . . . الخ . . وإلا استمتع بها .
- ففرى أن طرق الحديث تلتقي عند شعبة ، وقد وصل عن الطريقين الأولين بإثبات الفاء على ما ألف العرب في كلامهم وبنيت عليه القاعدة ، فالنظر إذاً في الطريق الثالث رواية سليمان بن حرب الذي انفرد بإسقاط الفاء خلافاً للقاعدة ، فإن كان خلل فمن طرفه : -
- يحدثنا الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد المشهور أن سليمان بن حرب هذا « كان يحدث بحديث ثم يحدث به كأنه ليس ذاك ، كان يروي الحديث على المعنى فتتغير ألفاظه في روايته » ^(١) .
- وهذا من الخطيب البغدادي رحمه الله تحذيرٌ أن نعتمد ألفاظ سليمان في روايته ، فمنه وقع الخلل الذي أزلق ابن مالك وغيره ، وليت ابن مالك طبق وهو يقرأ صحيح البخاري قواعد المحدثين في كل ما بنى عليه في كتبه إذاً لأراح واستراح .

* * *

من النماذج المتقدمة وما ينبغي عمله في مثلها ، يتضح الطريق اللائح الذي يجب سلوكه قبل العمل بالنصوص التي لها روايتان متكافئتان ، وأقول (متكافئتان) تجوزاً على سبيل الاحتمال النظري ، وإلا فعند التمهيص سنملك الترجيح بينهما بالدليل المقنع ، ويمكن صوغ هذا الأصل بما يلي : -

إذا سلمت روايتان فأكثر لنص لغوي ، إحداهما تخالف القانون الأشيع

(١) تاريخ بغداد ٣٦/٩ .

للعرب في كلامها وتقتضي تعديلاً أو استثناءً في القاعدة ، أهملناها وأخذنا بالرواية الموافقة للمطرد من القواعد .

وعلى ما تقدم نشذب ذيولاً واستطالات كثيرة في بحوث النحو ، عرضتُ منها نماذج أربعة فقط ، وخرجت بهذه النتائج : —

١ — لا تقوم الفاء البتة مقام الواو في مثل (بين الدخول وحومل) .

٢ — اسم إن منتصب دائماً ، ولا نتكلف إضمار ضمير الشأن في غير المواضع المشهورة .

٣ — لكل من (كي ولعل ، ومتى) استعمالها الواحد المعروف ، فليست واحدة منها حرف جر .

٤ — ما في كتب النحو عامة من وجوب اقتران الجملة الطلبية بالفاء إذا وقعت جواب شرط ، محكم لا استثناء فيه .

إن الإصلاح الناتج عن تحكيم هذا الأصل : (العمل في النص قبل العمل به) بعيد الأثر يعود علينا وعلى العربية بخير عميم ، فلا عمل برواية شاهد إلا بعد نقدها نقداً داخلياً وخارجياً — كما يقولون اليوم — أو نقدها متناً وسنداً — كما يقول البلغاء — مع مقابلتها بأمثالها . وقد أضعنا نحن وأجيال قبلنا زمناً طويلاً فيما لا طائل تحت أكثره ، وآن أن نشمر لعمل مثمر ، والمستقبل للمتفائلين الجادين .